الدولية (الشركات المتعددة الجنسيات) او الدفاع عن حقوق المهنة (اتحاد المعلمين، العمال، الأطباء... الخ) او حماية البيئة او الآثار الدينية والتاريخية او الدفاع عن حقوق الانسان، او حمايته اثناء الحرب (جمعيات الهلال الاحمر والصليب الأحمر)... الخ.

وهكذا يبدو واضحا أن القبول بمفهوم هذه المدرسة، واعتبار ان الجمعيات الخاصة يمكن أن تنقلب من غايات تجارية او انسانية او مهنية الى غايات سياسية والى المطالبة بتأسيس سلطات دولة، يشكل تهديداً خطيراً للسلامة الاقليمية[١٩] للدول المضيفة لهذه الجمعيات، كما انه يؤدي بالضرورة الى تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين، وهما مبدآن اساسيان من مبادىء مدرسة ماكدوغل - لاسويل[٢٠].

ان هذه الدراسة تقر بأهمية عنصر الارض في تقسيم الهيئات واعتبار عنصر الاقليم المعيار الذي على اساسه يمكن تقسيم هذه الهيئات الى «جماعة»؛ اذا لم يكن لها اقليم معين او لا تستند الى ارض محددة، و«شعب» اذا كان محددا باقليم ومقيما على ارض معينة. فهما اذن يشتركان في صفة ان كليهما يعتبران من اشخاص القانون الدولي، الا انهما يختلفان من حيث عنصر الأرض او الاقليم. استنادا الى الصفة المشتركة، فإنه يمكن تسميتها بـ«الهيئة»، واعتمادا على الفرق في عنصر الاقليم تسمى الاولى «غير اقليمية» والثانية «اقليمية»، وهذه الاخيرة هي ما تسميها مدرسة ماكدوغل - لاسويل بالجماعات التي تناضل لتأسيس سلطتها كدولة ذات سيادة[٢١].

ان هذا التقسيم المقترح ليس تقسيما مدرسيا بحتا، بل تقسيم له اسبابه ونتائجه القانونية. ان اجراءات تأسيس الهيئات غير الاقليمية واغراضها والاعتراف بها وصلاحيتها وسلطاتها تختلف اختلافا جذريا عن الهيئات الاقليمية[٢٢].

القسم الثالث: الهيئات العامة

(أ) الهيئات غير الاقليمية

١ - اجراءات تأسيسها

يمكن انشاء الهيئات غير الاقليمية، أو تصفيتها، من خلال اتفاقية دولية ثنائية او جماعية[٢٣]. هناك اذن شرطان اساسيان يجب توفرهما في هذا الصدد. اولا: ان الأشخاص الذين يتولون انشاء مثل هذه الهيئات يجب أن يكونوا دولا ذات سيادة. ان الشخص الفرد او الجمعيات غير الدول لا تملك مثل هذه الصلاحية[٢٤]. وليس من قبيل الصدفة ان تسمى الهيئات غير الاقليمية بـ«المنظمات الدولية»؛ حيث ان الدول هي التي تملك صلاحية انشائها وانهائها. وثانيا: يجب أن يكون هناك دولتان او اكثر لتأسيس مثل هذه الهيئة غير الاقليمية؛ حيث انه «لا يمكن لدولة واحدة ان تقوم بتأسيس مثل هذه الهيئة بمفردها»[٢٥]. وعلى سبيل المثال، قضت محكمة فرنسية بان هيئة حملة السندات الصادرة عن شركة سكة حديد الدانوب - الادرياتيك، وهي اساسا هيئة خاصة، اصبحت من أشخاص القانون العام واكتسبت شخصية دولية بموجب معاهدتين دوليتين[٢٦].